

1- مقدمة

1-1 ينشأ التضارب في المصالح عندما يكون شخص محل ثقة، ويستلزم منه ذلك إعمال التقدير نيابة عن آخرين، وتكون لهذا الشخص مصالح أو التزامات ربما تؤثر على إعمال هذا التقدير .

2-1 تحدد السياسة الماثلة منحهج Ava Trade Middle East Limited (ويُشار إليها بـ "AvaTrade" أو "الشركة") في تحديد التضارب في المصالح وإدارته بمقتضى لائحة قواعد هيئة تنظيم الخدمات المالية.

3-1 تتخذ الشركة كل الخطوات المناسبة لتحديد ومنع أو إدارة التضارب في المصالح بين نفسها، بما في ذلك المديرين والموظفين والوكلاء ذوي الصلة، أو أي شخص على صلة مباشرة أو غير مباشرة بها بسبب سيطرتها عليه، وبين عملائها، أو بين عميل وآخر، مما قد ينشأ في إطار تقديم أي خدمات استثمارية أو معاونة أو مزيج منهما، بما في ذلك ما قد يكون ناجمًا عن التحفيز الذي تتلقاه من أطراف أخرى أو من المكافآت التي تمنحها الشركة ذاتها وغيرها من البرامج التحفيزية.

4-1 إذا كانت الترتيبات التنظيمية والإدارية التي تتخذها الشركة وفقًا للائحة قواعد هيئة تنظيم الخدمات المالية بغرض منع التأثير السلبي للتضارب في المصالح على مصالح عملائها غير كافية للتأكد -بمستوى معقول من الثقة- من منع مخاطر الإضرار بمصالح العميل، فإنه يتعين على شركة الاستثمار أن تفصح للعميل بوضوح عن الطبيعة العامة للتضارب في المصالح و/أو مصادره، وعن الخطوات المُتَّخَذَة للتخفيف من هذه المخاطر قبل أن تباشر أي نشاط نيابة عنه.

5-1 يجب أن يتوافر الآتي في الإفصاح المُشار إليه في الفقرة 1-4:

(أ) أن يتم بوسيلة تتسم بالديمومة.

(ب) أن يشتمل على تفاصيل كافية، مع الأخذ في الاعتبار طبيعة العميل، لتمكين العميل من اتخاذ قرار مدروس في شأن الخدمة التي ربما ينشأ في إطارها تضارب المصالح.

ومن ثم، تلتزم Ava بوضع وتفعيل ضوابط رقابية تنظيمية وإدارية لاتخاذ كل الخطوات المعقولة بغرض تحديد حالات التضارب في المصالح وإدارتها والإفصاح عنها وتسجيلها. لتحقيق ذلك، وضعت Ava سياسة تضارب المصالح (ويُشار إليها بـ "السياسة") وتقوم بتنفيذها.

2- تحديد التضارب في المصالح

1-2 عندما تتعامل الشركة مع العميل، فربما يكون لدى الشركة ذاتها أو لدى أحد منتسبيها أو شخص آخر متصل بها مصلحة مؤثرة في المعاملة المعنية أو علاقة مهمة بها أو ترتيب ملموس فيها، أو ربما تتضارب هذه المعاملة مع مصلحة العميل.

2-2 لغرض تحديد أنواع التضارب المُشار إليها آنفًا، تؤخذ المعايير الآتية في الحسبان عند تحديد وجود تضارب من عدمه:

تضارب المصالح

في إطار تقديم خدمة للعميل:

- 1-2-2 هل يُرجَّح أن تحقق AvaTrade مكسبًا ماليًا أو أن تتجنب خسارة مالية على حساب العميل؟
- 2-2-2 هل ثمة مصلحة لـAvaTrade في نتيجة الخدمة المقدمة للعميل أو نتيجة المعاملة المُنفَّذة نيابة عنه يمكن تمييزها عن مصلحة العميل في تلك النتيجة؟
- 3-2-2 هل يوجد لدى AvaTrade حافز مالي أو غيره من الحوافز الأخرى التي تدفعها إلى تغليب مصلحة عميل آخر أو مجموعة أخرى من العملاء على مصالح ذلك العميل؟
- 4-2-2 هل تزاول AvaTrade نفس نشاط العميل؟
- 5-2-2 هل تحصل AvaTrade أو سوف تحصل من شخص آخر غير العميل على مقابل يتعلق بالخدمة المقدمة للعميل، سواء كان هذا المقابل في صورة أموال أو سلع أو خدمات، عدا ما تحصل عليه نظير تلك الخدمة من عمولة أو أتعاب عادية.
- 6-2-2 هل يجوز لـAvaTrade أن تحقق أي ربح خاص من ترتيب يُتَّخَذ خارج ترتيبات العمولات التي تعلن عنها AvaTrade؟

3- حالات محددة للتضارب المحتمل في المصالح

- 1-3 الخدمات والأنشطة الاستثمارية والخدمات المعاونة الآتية التي تزاولها AvaTrade بنفسها أو التي تُزاول نيابة عنها محددة على أنها ظروف تمثل تضاربًا في المصالح أو ربما ينشأ عنها تضارب في المصالح ينطوي على مخاطرة ملموسة بالإضرار بمصالح عميل واحد أو أكثر:
- 1-1-3 أن تكون AvaTrade الطرف المقابل في المراكز الخاصة بعملائها.
- 2-1-3 أن يكون العملاء قد أُحيلوا إلى AvaTrade من طرف آخر يتقاضى من AvaTrade مقابلًا، وهذا المقابل ربما يُدفع لعضو آخر من مجموعة AVA نظير أنشطة تسويقية تتعلق بضم عملاء جدد.
- 3-1-3 لا تقدم AvaTrade أي توصيات لعملائها، لكنها تُعد تحليلات استثمارية، وهي أيضًا الطرف المقابل في مراكز عملائها.

4- إدارة أوجه التضارب المحددة في المصالح

- 1-4 تسري الأحكام الآتية بغرض التعامل مع أوجه التضارب المحددة والمحتملة المذكورة آنفًا:
- 1-1-4 AvaTrade هي الطرف المقابل في كل صفقات التداول، وتقوم بإدارة مخاطرها استنادًا إلى المقدار الكلي للتعرض للمخاطر على مستوى كل العملاء والأدوات.

4-1-2 تقوم AvaTrade بالتحوط بقيمة صافي المخاطر التي تتعرض لها مع أطراف مقابلة، وهذا يعني توافق أهداف العملاء مع أهداف AvaTrade مع أنها تتصرف في كل المعاملات بوصفها الطرف الأصلي. لا تقدم AvaTrade أي استشارة استثمارية؛ ومن ثم، لا يمكن لأي تضارب في المصالح أن ينشأ من هذا المصدر. كذلك لا يدخل نشاط تقديم استشارات استثمارية ضمن نطاق التصاريح التنظيمية الممنوحة للشركة.

5- بحوث الاستثمار

1-5 يحظر على أي محلل مالي مشارك في إعداد بحوث استثمارية أو أي أشخاص آخرين معينين بذلك أن يقدم توصيات، ومن ثم، أن يبرم أي معاملات سواء شخصية أو لصالح AvaTrade:

5-1-2 في أي أدوات مالية يتعلق بها البحث الاستثماري

5-1-2 في أي أدوات مالية أخرى ذات صلة.

6- أوجه أخرى للتضارب في المصالح

1-6 تتبنى AvaTrade التدابير الآتية في شأن الأوجه الأخرى للتضارب في المصالح:

6-1-1 تقوم AvaTrade بالمتابعة المستمرة لأنشطة الأعمال للتأكد من ملاءمة ضوابط الرقابة الداخلية.

6-1-2 تتبع AvaTrade الفصل بين الواجبات التي ربما ينشأ عنها تضارب في المصالح إذا اضطلع بها نفس الفرد.

6-1-3 يعكف المدققون الداخليون لدى AvaTrade على التأكد من متابعة نُظم وضوابط الرقابة، ورفع تقارير لمجلس الإدارة.

6-1-4 لا تقدم AvaTrade أي معاملة تفضيلية لعميل معين على حساب عملاء آخرين عندما تنفذ أمراً لصالحه، ولا تفصح عن بيانات عميل لآخرين.

6-1-5 تنفذ AvaTrade كل الأوامر إلكترونياً طبقاً لسياسات تراعي القواعد والتنظيمات ذات الصلة المتعلقة بالمعاملات المُنفَّذة لصالح عملائها أو نيابة عنهم.

6-1-6 يحظر على كل موظفي AvaTrade قبول هدايا أو مغريات أخرى من أي شخص له مصلحة ملموسة من المحتمل أن تتضارب جوهرياً مع أي واجب تتحمله AvaTrade و/أو موظفوها بشأن سياسة المعاملة العادلة للعملاء أو أي واجب يتحمله المتلقي تجاه العملاء.

7- ثقافة الامتثال للقوانين

1-7 تلتزم AvaTrade بإيجاد ثقافة امتثال للقوانين فعالة ومناسبة تمكنها من التعامل مع أي تضارب جديد محتمل في المصالح ربما يظهر في المستقبل؛ ومن ثم، يلتزم موظفو AvaTrade بمتابعة أي ظروف جديدة ربما ينشأ عنها تضارب محتمل، وتطبيق التدابير المناسبة للتعامل معها.

8- الإفصاح

1-8 في الظروف المُستبَعَدَة التي قد تكون فيها ترتيبات AvaTrade لإدارة التضارب في المصالح غير كافية بدرجة معقولة من الثقة لضمان منع مخاطر الإضرار بمصالح العميل، يتعين على AvaTrade أن تقصح للعميل بوضوح عن الطبيعة العامة للتضارب في المصالح و/أو مصادره قبل أن تباشر أي نشاط لصالحه.